Lark Journal of Philosophy, Linguistics, and Social Sciences

E-ISSN 2663-5836
P-ISSN 1999-5601
Original Research

Journal homepage: https://lark.uowasit.edu.iq

Vol. 18 No3. July 2026, pp.285-301

https://doi.org/10.31185/lark.5596

Motives and Reasons for the Punishment of House Arrest in the Mamluk State (648–923 AH)

Asst. Instr. Ali Hossam Abd Ali[1], Prof. **Dr Ahmed Mohamed Goudi[2]**

Wasit University - College of Arts

Wasit University - College of Education for Human Sciences

amajeed@uowasit.edu.iq

ahusam@uowasit.edu.iq

Received Apr.16, 2026 | Revised May.10, 2026 | Accepted May12, 2026 | OnlineJul.1, 2026

ABSTRACT

Political and administrative punishments constituted one of the most important tools employed by the Mamluk state to maintain balance within the structure of governance, which was characterized by complexity and the multiplicity of centers of power. Among these punishments, house arrest emerged as an effective means of controlling influential figures without resorting to killing or direct imprisonment, especially within a political environment marked by frequent conflicts and coups.

This measure arose in response to a number of motives and driving factors, most notably the desire to neutralize political rivals among the emirs and senior commanders who posed a direct threat to the ruling authority, in addition to the attempt to avoid provoking unrest or violent reactions that might result from harsh punishments. House arrest was also used as a means of preserving the prestige of the state, as it enabled the sultan to impose control while maintaining an appearance of tolerance or legitimacy

Keywords: (House arrest, Rebellions, The Abbasid Caliphate))

الدوافع والبواعث من عقوبة الإقامة الجبرية في دولة المماليك (648-923هـ)

م.م علي حسام عبد علي[1]، أ..د أحمد محمد جودي[2]

جامعة واسط – كلية الاداب

جامعة واسط-كلية التربية للعلوم الإنسانية-قسم التاريخ

amajeed@uowasit.edu.iq

ahusam@uowasit.edu.iq

الملخص

شكّلت العقوبات السياسية والإدارية أبرز الأدوات التي اعتمدتها دولة المماليك لضبط التوازن داخل بنية الحكم، التي اتسمت بالتعقيد وكثرة مراكز القوة, ومن بين هذه العقوبات برزت الإقامة الجبرية بوصفها وسيلة فعّالة للسيطرة على الشخصيات النافذة دون اللجوء إلى القتل أو السجن المباشر، خاصة في ظل بيئة سياسية اتسمت بكثرة الصراعات والانقلابات.

ولقد جاءت هذه العقوبة استجابةً لجملة من الدوافع والبواعث، لعل أبرزها الرغبة في تحييد المنافسين السياسيين من الأمراء وكبار القادة الذين كانوا يشكّلون تهديدًا مباشرًا للسلطة الحاكمة، فضلا عن محاولة تجنّب إثارة الفتن أو ردود الفعل العنيفة التي قد تنتج عن العقوبات القاسية. وقد اعتمدت الإقامة الجبرية وسيلة للحفاظ على هيبة الدولة، إذ تُمكّن السلطان من فرض سيطرته مع الإبقاء على مظهر من مظاهر التسامح أو الشرعية

الكلمات المفتاحية: (الإقامة الجبرية , التمردات , الخلافة العباسية)

This work is licensed under a Creative Commons Attribution License (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) that allows others to share and adapt the material for any purpose (even commercially), in any medium with an acknowledgement of the work's authorship and initial publication in this journal.

المبحث الأول : اعتماد العقوبة من أجل كبح جماح الأمراء والقادة العسكريين من التآمر

تنوعت اساليب السلطة الحاكمة في التعامل مع الأمراء الذين يتربصون دكة الحكم من طريق التمردات والثورات التي يقمون بها بين الحين والأخر على طوال العصر المملوكي , إلا أن لكلّ تمرد أو ثورة معطيات وحيثيات والظروف التي أحاطت بالثورة سواء أكانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو دينية أو عسكرية , وقد أجازت المصادر المملوكية في ذكر الأحداث المتسارعة , منها من قضى أمرها قبل حدوثها بكل سهولة وهذا يتحتم على مدى قوة الجهاز الأمني الاستخباراتي التابع الى السلطة الحاكمة برصد تحركات الأمراء أو القادة العسكريين الذين ينون على التآمر ضد السلطة الحاكمة , من ثم ألقاء القبض عليهم تحت الإقامة الجبرية المشروطة لإفشال مخططاتهم التأمرية قبل حدوثها .

ومن هذا المنطلق سوف نعرج على أبرز الشواهد التي رصدتها المصادر المتخصصة في العصر المملوكي , بتتبع سير الأحداث التاريخية للوقوف على حيثيات ومعطيات التمردات والثورات وملابساتها.

اولًا : إجهاض مخطط التمرد من خلال التطبيق الإستباقي للعقوبة

عرف عن العصر المملوكي بعصر التمردات والمؤامرات والدسائس , لذا يتحتم على السلطة الحاكمة أخذ الحيطة والتدابير الرادعة , من خلال الجهد الاستخباري , المتمثل بالعيون والجواسيس لرصد كل التحركات والمناورات لدى الأمراء والقادة العسكريين الذين يضمرون في داخلهم عطش الوصول الى دكة الحكم , أو لمناصب عليا في الإدارة المركزية .

ومن الشواهد التي أدلتها المصادر المتخصصة في العصر المذكور عن الحالات الاستباقية التي نفذتها السلطة الحاكمة حيال إجهاض مخطط التمرد ما حصل في سنة (655هـ/1257م) مع هبة الله بن صاعد الفائزي (الاسعد هيبة الله الفائزي : أحد النصارى المسالمة كان ملازمًا الملك فائز ابراهيم بن العادل الايوبي , وقد استوزره السلطان عز الدين ايبك ونال حظوة كبيرة عنده , توفى مقتولًا سنة 655هـ/1257م ابن كثير : 1998 , ج13/ص199) , وزير السلطان عز الدين آيبك ووزير ولده المنصور نور الدين علي , وذلك بعد أن تأمرت شجرة الدر على قتل السلطان المذكور سنة (655هـ/1257م) قررت المماليك البحرية المعزية تنصيب ولده المنصور خلفًا له , وأسناد الوزارة للفائزي , إلا أن الأخير لم يستمر طويلًا في هذا المنصب , إذ أمرت شجرة الدر أم الملك المنصور باتخاذ التدابير الإحترازية من الوزير الفائزي , لا سيما بعدما وصلت لها معلومة استخبارية من أحد المماليك المعزية الذين يكيلون الطاعة والولاء للبيت المعزي , عن نوايا الفائزي في التمرد والعصيان على السلطان المنصور , لكون السلطان ما زال صغير السن ولا يفقه في الأمور السياسية على حد قوله : **" المملكة مَا تمشى بالصبيان والرأي أَن يكون الْملك النَّاصِر "** (المقريزي : 1997 , ج1/ص495) , وعلى هذا الأساس أخذت شجرة الدر (شجرة الدر : وهي اول من تولى السلطنة في مصر من خارج البيت الايوبي , ارمنية الاصل , وهناك من يقول تركية قد اهداها الخليفة المأمون العباسي الى الامير نجم الدين في مدة سلطنة الكامل , فأعتقها وتزوجها وانجبت منه ولدًا سمي بالخليل الذي وافاه الأجل وهو صغير , (اليافعي : 1997 , ج4 / ص137 ؛ ضاحي ومزبان : 2009 , ص7) كل التدابير والحيطة , إذ وضفت أحد مماليكها مراقبة كل تحركاته , وبعد أن أثبتت حقيقة نوايا الفائزي , : **"فتوهمت أم الْمَنْصُور من أَنه يُرْسل إِلَى الْملك النَّاصِر وقبضت عَلَيْهِ وأدخلته إِلَى الدّور القلعة ... وأحيط بأموال الفائزي وَقبض على جمَاعَة بِسَبَبِهِ "** (المقريزي : 1997 , ج1/ص495) , وقيل إن السبب في إعتقال الفائزي وإنزوائه تحت الإقامة الجبرية , هو أن والدة الملك المنصور كانت ذات مرة مجفوّة من زوجها الملك المعز , وكان قد اتخذ سراري وسيرهن عند الوزير المذكور , لذلك عندما تمكنت منه شددت عليه في الإلزام الجبري (الدواداري : 1994 , ص25 ؛ عطوه : 2017 , ص87) ومن المرجح أن يكون تصريح الفائزي بعدم صلاحية المنصور علي بن آيبك للحكم ونيته في التآمر بتعاون مع الملك الناصر يوسف هو السبب الرئيسي والمباشر وراء تلك العقوبة , خصوصًا وأنه إذا صحت رواية مساعدة الوزير للمعز آيبك في اتخاذ السراري , فإن المعز قد قتل بالفعل فما الفائدة من اعتقال الفائزي ووضعه تحت الحجر الملزم إذن ؟

وكذلك في سنة (659هـ/1260م) رصدت العيون والجواسيس لدى السلطان الظاهر بيبرس البندقداري بعض التحركات التأمرية من قبل الأمراء المعزية, المتمثلة بالأمير علم الدين سنجر الغتمي (سنجر بن عبد الله، الأمير علم الدين , كان من أعيان الأمراء بالديار المصرية، وكان ممن يخشى جانبه. فلما تسلطن الملك الظاهر بيبرس، وتمكن واستفحل أمره، أخرجه إلى الشام ليأمنه، وأقطعه إقطاعًا جيدًا، فأقام بدمشق مدة، وخرج إلى جهة بعلبك إلى بعض إقطاعاته، فأدركته المنية ببعلبك، ومات في سنة 669هـ/1270م . ابن تغري بردي : 1997 , ج1/ص323) والأمير بهادر المعزي (بهادر , الْأَمِير سيف الدّين المعزي كَانَ أَمِيرا كَبِيرا قبض عَلَيْهِ السُّلْطَان وَبَقِي فِي الاعتقال الملزم مُدَّة زمانيةً ثمَّ أخرجه فِي سنة 730هـ/1329م , ثم أَقْبل عَلَيْهِ إقبالًا زَائِدا وَكَانَ يُسَمِّيه الْحَاج وَجعله أَمِير مائَة مقدم ألف وَكَانَ يجلس فِي دَار الْعدْل مَعَ الْأُمَرَاء , توفي سنة 739هـ/1338م . الصفدي : 2000 , ج10/ص187-188 ؛ ابن تغري بردي : 1998 , ج3/ص430-431) والأمير شجاع الدين بكتوت إذ إن المذكورين كان في نيتهم قتل السلطان والسيطرة على مقاليد القيادة والحكم , إلا أن هذا المخطط كشف أمره وإجهض قبل حدوثة , وعلى أثر ذلك إعتقلوا جميعهم وكل من انضمّ إليهم من الأمراء والمماليك والمشتبه بهم, وبعد التحقيق في الأمر لعد أيام تم إخراج ممن لم يثبت عليه , أما رواد المؤامرة فتم وضعهم في قاعة الوزارة تحت الإلزام الجبري المشروط (النويري : 2002 , ج30/ص18 ؛ اليونيني : 1992 , ج2/ص92-93 ؛ المقريزي : 1997 , ج1/ص527 ؛ ابن تغري بردي : 1996 , ج7/108-109) .

وفي السنة نفسها وصلت معلومات استخباراتية أخرى عن نية الوزير الأمير الصاحب زين الدّين يَعْقُوب بن الزبير (يعقوب بن عبد الرفيع بن زيد بن مالك الصاحب زين الدين الأسدي الزبيدي , من ولد عبد الله بن الزبير , ولد سنة 586هـ/1190م , وكان اماما فاضلًا ممدوحًا كثير الرئاسة , وزر للملك المظفر قطز ووزر للملك الظاهر بيبرس , حتى عزل ولزم بيته تحت الإقامة الجبرية , توفي سنة 668هـ/1269 , الصقاعي : 1974 , ص169 ؛ اليونيني : 1992 , ج3/ص244 ؛ ابن تغري بردي : 1996 , ج7/ص179 ؛ ابن إياس : 1964 , ج1/ص331) , التمرد والخيانة للسلطة الحاكمة المتمثلة بالظاهر بيبرس , إلا أن الأخير حجم تحركاته, من ثم قبض عليه بعد عزله ووضعه تحت الحجر الجبري في قاعة الوزارة , من ثم نقل محل إقامته المشروطة في داره , لا يسمح له بالخروج واللقاء بالأمراء والمماليك وحتى عامة الناس (النويري : 2002 , ج30/ص172 ؛ اليونيني : 1992 , ج2/ص242؛ المقريزي : 1997 , ج1/ص527) وأشار المقريزي عن حالة أخرى في السنة نفسها بقوله : " **وَقبض السُّلْطَان على الْبَحْر السنجاري وعوقه عشرَة أَيَّام ثمَّ أفرج عَنهُ** " (المقريزي : 1997 , ج1/ص528) , الجدير بالذكر لم يفصح المؤرخ المذكور عن سبب الحجر الملزم وكذلك أمر الإفراج للأمير السنجاري , وعلى ما يبدو أن السلطان في هذه السنة قد راودته الشكوك في الأمراء المعزية , لاسيما أن السنجاري كان أحد أقطاب الأمراء المعزية من ناحية النفوذ والقوة .

ومما تجدر الإشارة إليه أن العمليات الاستباقية حيال كسر المخطط والتمرد على أصحاب السلطة في الأسرة القلاوونية كانت كثيرة جدًّا , بسبب انعكاسات انتقال السلطة في داخل الأسرة , لاسيما أن السلاطين الذين ركبوا عرش السلطة في تلك الأسرة هم صغار السن , وأصبحوا ألعوبة بين الأمراء والمتنفذين في القرار السياسي , لعلنا نستشهد ببعض الشواهد والأدلة التأريخية التي وردت في بطون المصادر , ففي سنة (748هـ/1347م) تعرض الأمير آق سنقر الناصري (آق سنقر بن عبد الله الناصري، الأمير شمس الدين، نسبة إلى الملك الناصر محمد بن قلاوون , كان خصيصًا عند أستاذه المذكور، رقاه إلى أن جعله أمير مئة مقدم ألف بالديار المصرية، وأمير شكار، وزوجه بإحدى بناته، واستمر عَلَى ذَلِكَ إلى أن توفي الملك الناصر محمد بن قلاوون، وتسلطن من بعده الملك الناصر أحمد بعد أخيه الملك الأشرف كجك، استقر آق سنقر هذا أمير آخور فلم يرض بذلك، فأخرجه إلى نيابة عزة , ثم استقر به في نيابة طرابلس، فتوجه إليها وباشرها وقمع المفسدين بها مع عفة عن أموال الرعية، وذلك في أوائل سنة 704هـ/1304م , واستمر بها إلى أن تسلطن الملك الكامل شعبان فطلبه إلى القاهرة فحضر إليها في شهر ربيع الآخر سنة 746هـ/1345م، وأنعم عليه مائة وتقدمه ألف , اغتيل وهو في الحجر المشروط سنة 748هـ/1347م , ابن تغري بردي : 1997 , ج2/ص496-497) , وكذلك الأمير ملكتمر الحجازي (ملكتمر عبد الله الحجازي : وكان أصل الحجازى من مماليك شمس الدين أحمد بن يحيى بن محمد بن عمر

الشّهرزوريّ البغدادى، حظى عند الملك الناصر، حتى جعله من أكابر الأمراء وزوّجه بإحدى بناته . وكان فيه كلّ الخصال الحسنة، غير أنه كان مسرفا على نفسه منهمكا فى اللذّات، مدمنا على شرب الخمر، توفي مقتولًا مع زميله آق سنقر في محل إقامتهم الجبرية في قلعة الجبل , ابن تغري بردي : 1996 , ج10/ص184 ؛ الظاهري : 2002 , ج1/ص145) وبعض الأمراء المقربين منهم , الى العقوبة السالبة للحرية نتيجة تخوف السلطان أمير حاج ابن السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون , من الغدر فيه من قبل الأميرين المذكورين وحاشيتهم المقربة , كونهم فعلوا فعلتهم مع أخيه السلطان الكامل, واللافت للنظر أن السلطان أمير حاج كان محجورًا تحت الإقامة الجبرية من قبل أخيه السلطان الكامل , فبعد أن تم خلع الأخير من قبل الأمراء الحجازي وآق سنقر الناصري ومن معهم وأجلسوا السلطان أمير حاج على العرش , أوغرا بعض الأمراء الذين يكيلون الحسد والغيرة من الأمراء الحجازي والناصري صدر السلطان بخصوص خيانتهم وغدرهم بالسطان الكامل , على أن يفعلوا بك كما فعلوا بأخيك : " **وطلع الأمير آق سنقر هذا والحجازي إلى القلعة وقبضا عَلَى الكامل وأخرجا أمير حاج ابن السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون وأجلساه عَلَى كرسي الملك، فاستقر في السلطنة ولقب بالملك المظفر, وزادت عظمة آق سنقر هذا والحجازي في دولة المظفر إلى أن كانت سنة ثمان وأربعين وسبعمائة بلغ الملك المظفر بأنهم قد اجتمعوا غدًّا عَلَى أنهم يفعلون بك كما فعلوا بأخيك فأحضرهم وأمسكهم جميعًا وهم الأمير آق سنقر ، والأمير ملك تمر الحجازي** " (ابن تغري بردي : 1997 , ج2/ص498) ومن معهم من الحاشية المقربة منهم , فرتب لهم إحدى القاعات في قلعة الجبل أقاموا بها عدة أيام حتى استقر وسيطر على مقاليد الحكم , من ثم أمر في قتلهم في مكان إقامتهم , لاسيما أصدر السلطان أمرًا في مصادرة كل ممتلاكتهم وموجوداتهم : " **وأوقع الحوطة على بيوت الأمراء المقتولين والممسوكين وعلى أموالهم، وطلع بجميع خيولهم إلى الإسطبل السلطانىّ، ... وأخذ منهما مالا جزيلا، فخلع السلطان على الأمير غرلو قباء من ملابسه بطرز زركش عريض، وأركبه فرسا من خاصّ خيل الحجازى بسرج ذهب وكنبوش زركش** " (ابن تغري بردي : 1996 , ج10/ص160) .

هذا وفي بعض الأحيان تستخدم السلطات الحاكمة عقوبة الإقامة الجبرية ضد من تراودهم الشكوك في طاعته وولائه للسلطان , وخير مثال ما حصل مع الأمير أسندمر كرجي (أسندمر كرجي نَائِب طرابلس وَليهَا فِي أَيَّام الأفرم سنة 701 هـ فمهدها وَكَانَ جبارًا سفاكًا للدماء , تأمّر بِدِمَشْق ثمَّ قبض عَلَيْهِ كتبغا وسجنه فِي الْمحرم سنة 696هـ/1296م , ثمَّ ولي نِيَابَة طرابلس سنة 701هـ/1301م , وَهُوَ الَّذِي هزم عَسَاكِر التتار , ثمَّ ولّي نِيَابَة حماة لما خرج النَّاصِر من الكرك ثمَّ انتزعها النَّاصِر وَأَعْطَاهَا للمؤيد إِسْمَاعِيل على كرهٍ من أسندمر وَغَضب عَلَيْهِ السُّلْطَان لكَونه خَالف أمره وَلم تسلم للمؤيد حماة فِي أول الْأَمر ثمَّ ولاه إمرة حلب ثمَّ أمسك بعد قَلِيل وسجن تحت الإقامة الجبرية, من ثم قتل فِي ذِي الْقعدَة سنة 721هـ/1321م .ابن حجر : 1972 , ج1/ص461-462) والجدير بالذكر أن الأمير المذكور تولى العديد من المناصب الريادية في الدولة منها نيابة طرابلس سنة (701هـ/1301م) , ونيابة حماة بعد خروج السلطان الناصر محمد بن قلاوون من الكرك , إذ طلب منه السلطان المذكور تسليمها الى الأمير المؤيد إسماعيل , إلا أنه رفض أمر السلطان في أول مره , واشترط في تسليمها نيابة حلب , فقبل السلطان بهذا الشرط وقد أخفى غيضة في داخله لحين استتباب الأمن الداخلي في الديار المصرية , وبعدما استقر الأمر للسلطان بإزاحة السلطان بيبرس الجاشنكير (الأمير بيبرس الجاشنكير : هو المنصور ركن الدين الملك المظفر مماليك المنصور قلاوون تولى عرش السلطنة سنة 709هـ/1310م بعد خلع السلطان الناصر محمد بن قلاوون , ابن حجر : 1972 , ج5/ص407) والأمير سلار (سلار : هو من التتار العويراتية اشتراه الملك الصالح علي بن قلاوون ثم أصبح بعد موته في خدمة المنصور قلاوون و كان شديد البأس صعب الخلق وإليه نسب السلاري من الملابس والآلات الحربية. (المقريزي : 1997 , ج2 /ص59) عن دكة الحكم واستقرار أوضاع الأراضي الشامية أصدر أوامره في إلقاء القبض على الأمير الكرجي وإحضاره الى الديار المصرية : " **وفيهَا قدم أسندمر كرجي فاعتقل بالقلعة وَبعث يسْأَل عَن ذَنبه عِنْده فَأَعَادَ جَوَابه: مَا لَك ذَنْب إِلَّا أَنَّك قلت لما ودعتك عِنْد سفرك أوصيك يَا خوند لَا تتْرك فِي دولتك كَبْشًا كَبِيرا وأنشئ مماليكك وَلم يبْق عِنْدِي كَبْش كَبِير غَيْرك.**" (المقريزي : 1997 , ج2/ص461) إذ رسم له محل إقامة في قاعة داخل قلعة الجبل , إلا أنه اغتيل في محل

إقامته بعد أيام عدة سنة (721هـ/1321م), (ابن تغري بردي : 1996 , ج9/ص27) يبدو أن السلطان الناصر محمد بن قلاوون عزم على تفريق كل الأمراء الذين كانوا تحت طاعة الأميرين الجاشنكير والأمير سلار , لكونهم يشكلون خطرًا قد يطيح في الأسرة القلاوونية وينتزع منهم الملك , والدليل على ذلك أجابه حين سأل الأمير أسندمر الكرجي عن سبب اعتقاله قال له : **" مَا لَك ذَنْب إِلَّا أَنَّك قلت لما ودعتك عِنْد سفرك أوصيك يَا خوند لَا تتْرك فِي دولتك كَبْشًا كَبِيرا وأنشئ مماليكك وَلم يبْق عِنْدِي كَبْش كَبِير غَيْرك "** (المقريزي : 1997 , ج2/ص461) , فضلًا عن ذلك أن السلطان الناصر كان يتخوف من الأمير المذكور ؛ لأن ذات مره عصى أمر السلطان واشترط عليه نيابة حلب حيال القبول في تسليم نيابة الكرك كما أسلفنا , لذا رأى السلطان تحجيم هذا الخطر تحت الإقامة الجبرية .

ثانيًا : الحجر الجبري لغرض تحييد الأمراء المتمردين على السلطة الحاكمة

استخدمت السلطة العديد من العقوبات الجسدية وغير الجسدية المتمثلة بالسجن والنفي والحجر الجبري , لكل من تثبت عليه تهمة التمرد والخيانة للسلطة الحاكمة , من ثم تأتي تلك العقوبات لردع كل من تسول له نفسه في الخروج عن الطاعة والولاء للسلطة , والذي يطلع على التأريخ المملوكي على طوال شقيه البحري والشركسي يكاد لا يجد سنة تمضي دون حصول تمرد أو مؤامرة خيانة ضد السلطة الحاكمة , من ثم نجد في تطبيق عقوبة الإقامة أو الحجر الجبري لغرض التحقق والنظر في صحة تهمة التآمر .

الجدير بالذكر تختلف تعاملات السلطة الحاكمة مع من تقع على عاتقه الحجر الجبري من ناحية المأكل والمشرب والمكان الإقامة , ويرجع ذلك وراء قوة السلطان من ناحية , وقوة الأمير المتمرد من ناحية أخرى .

ففي سنة (769 هـ/ 1367م) تعرض الأمير أرغون ططر الناصري (الأمير أرغون ططر: هو بن عبد الله التركي ، كان من مماليك السلطان حسن و تقدم بدولة يلبغا ثم ولي رأس نوبة ثم عزل وإلزام بالحجر الجبري في حلب حتى وفاته سنة774هـ/ 1372م . (المقريزي : 1997 , ج4/ ص 355 ؛ ابن حجر : 1969 , ج1/ ص 38 ؛الظاهري :2002 , ج2/ ص 42) , متولي رأس النوبة (وهو الذي يتحدث على مماليك السلطان أو الأمير و ينفذ امره فيهم وهو اعلى مرتبة . دهمان : 2004 , ص81) , للإلزام الجبري نتيجة التمرد وإثارة الفتنة على السلطة الحاكمة المتمثلة بالسلطان الأشرف شعبان , وعلى إثرها أصدر السلطان المذكور أمر في عزله عن منصبه , وحبس في سجن الإسكندرية مدة , من ثم أطلق صراحة ورسم له في الإلزام الجبري في حلب . (ابن تغري بردي : 1996 , ج11/ص33) .

ومما تجدر الإشارة إليه في التعامل مع التمردات والمؤامرات التي تحاك بين الحين والآخر , ففي سنة (695هـ/ 1296م) أصدر السلطان كتبغا أمرًا باعتقال كل من الأمراء عز الدين الموصلي (هو الأمير عز الدين أيبك عبد الله الموصلي الظاهري الذي تولى نيابة السلطنة بحمص وكان شديد الظلم وفيه صرامة مفرطة وسار سيرة سيئة بأهل حمص ، أقيم عليه الإلزام الجبري في برج الساقية , من ثم قتل في محل إقامته الجبرية سنة676 هـ/1277م وقد فرح الناس بموته . (ابن شداد : 1989 ,241 ؛ الصفدي : 2000 , ج3/ص 327 ؛ ابن تغري بردي : 1996 , ج7/ص 229) , وعز الدين أيبك الخازندار , (هو عز الدين أيبك الخازندار ، أحد أمراء دمشق ومتولي نيابة طرابلس , عزل سنة 695هـ/ 1296م , من ثم وضع تحت الإقامة الجبرية في برج الساقية ، توفي مقتولًا في محل إقامته الجبرية . ابن حجر : 1972 , ج5/ص238) , بعد ما وصلت معلومات تفيد باتصالهم مع الأمير سنقر شاه الظاهري , الذي شق عصا الطاعة والولاء في الأراضي الشامية , وعلى أثرها أصدر السلطان المذكور اعتقال الأميرين , وبعد التحقق من صحة المعلومة الواردة في هذا الخصوص , أصدر السلطان أمرًا بإلزام الأميرين تحت الإقامة الجبرية في برج الساقية , إلا أنهم تعرضوا إلى التصفية الجسدية في محل إقامتهم بعد ثلاثة وتسعين يوما فقط . (ابو الفداء : 1907 , ج4/ص33 ؛ النويري : 2007 , ج31/ص182 ؛ العيني : 1967 , ج1/ص285 ؛ ابن تغري بردي : 1997 , ج2/ص49) .

وفي سنة (824هـ/1421) وبعد وفاة السلطان المؤيد شيخ استطاع الأمير ططر خلع وريث العرش أحمد أبن المؤيد شيخ بعد إستمالة الأمراء والقادة لجانبه بالمال والإقطاع , فمن الإجراءات التي اتخذها السلطان الجديد ططر عزل ونفي وحجر بعض الأمراء

الذين لم يرضوا به سلطانًا , لينفرد بالسلطة , إلا أن ذلك لم يستمر طويلًا نتيجة الغيرة والحسد التي رافقت العصر على شطريه البحري والشركسي , فمن الأمراء الذين أعلنوا التمرد والخروج عن الشرعية التي منحتها الخلافة العباسية , وكذلك الأمراء المتنفذين في القرار السياسي وقضاة المذاهب الأربعة للسلطان ططر , الأمير الأتابك الطنبغا القرمشي (الطنبغا القرمشي : بن عبد الله القرمشي الظاهري , من مماليك السلطان الظاهر برقوق , وكان مع الأمير شيخ المحمودي في بلاد الشام في أيام الفتن , واستمر ملازمًا للامير شيخ حتى ولي السلطنة , وتدرج في المناصب حتى أصبح أتابك العساكر في الديار المصرية , ثم عينه السلطان المؤيد شيخ وصيًّا على ولده أحمد , وكان في حلب , وبعد سماعه بوفاة السلطان أراد العودة الى مصر لكن الأمير ططر قد هيمن على الدولة , ثم اتجه ططر الى بلاد الشام وقبض عليه ووضعه تحت الإقامة الجبرية , وبعد أن استقر له الملك أمر باغتياله في محل إقامته سنة 824هـ/1421 . ابن تغري بردي : 1997 , ج3/ص62-65) , إذ كان الأخير وصيًّا على العرش للطفل أحمد أبن السلطان المؤيد شيخ , إلا أن وفاة السلطان المؤيد شيخ غيرت المعادلة التي كان يخطط لها في السيطرة على مقاليد القرار السياسي تحت الوصاية بالحكم , واعتمد السلطان ططر الحيلة والدهاء والمغريات المادية مع بعض الامراء المتمردين الذين صفوا مع الأمير القرمشي لقاء التخلي عن الأمير المتمرد , لشق عصا التمرد الذي أحدثة الأمير القرمشي بمعية الأمير جقمق الأرغون (جقمق الأرغون : بن عبد الله الأرغون شاوي الدوادار, عمل جقمق بخدمة الأمير شيخ , فولاه شيخ المحمودي نائب طرابلس , واصبح دوادرًا ثانيًا , واستمر على ذلك حتى تسلطن الأمير شيخ فولاه الدوادرية الكبرى , ولم يدخل في طاعة السلطان ططر بعد استبداده بالسلطة , ألقي القبض عليه ووضع تحت الحجر الجبري في الأراضي الشامية لمدة , من ثم قتل سنة 824هـ/1421م . ابن تغري بردي : 1997 , ج4/ص271-274) , إذ أعلنوا تمردهم على السلطة الحاكمة المتمثلة بالسلطان ططر , فلم يجد السلطان طريقًا لكسبهم لجانبه من طريق المغريات والوعود , فقرر التوجه إليهم بحمله عسكرية استطاع بها القضاء على العديد من الأمراء والمماليك الذين كانوا تحت لوائهم, أما الأميران القرمشي وجقمق فقد طلبا الأمان والدخول في طاعة السلطان , فقبل السلطان وأمر بحجرهما في إحدى قاعات قلعة دمشق لعدة أيام تحت الإقامة الجبرية , إلا أن هذا الامر لم يستمر طويلًا سوى أيام عدةّ , إذ أرسل السلطان عددا من المماليك لمكان إقامتهم وقتلهم بحجة محاولتهم الهرب من مكان إقامتهم (المقريزي : 1997, ج7/ص37-38 ؛ ابن حجر :1969 , ج3/ص244-246 ؛ ابن تغري بردي : 1996 , ج14/ص187-191) يبدو أن قبول السلطان ططر منح الأمان للأميرين المتمردين كان حيلة ودهاء واستثمارا للوقت , لغرض السيطرة على الأراضي الشامية , لاسيما في استقطاب بعض الأمراء الذين لا زالوا لم يدخلوا تحت الطاعة والولاء , والدليل على ذلك بعد استقرار الأوضاع في الاراضي الشامية أقصي من الأميرين في محل إقامتهم .

وكذلك في مستهل سنة (804هـ/1402م) تعرض الأمير سودون طاز (سودون طاز : سودون بن عبد الله بن علي باك الظاهري , المعروف بسودون طاز , من مماليك السلطان الظاهر برقوق ومن خواصه , وعندما تولى السلطنة الناصر فرج بن برقوق , تدرج في المناصب حتى أصبح أمير خور الكبير فعظم شأنه كثيرًا , ثم أصبح دوادارًا , واختلف مع السلطان الناصر فرج فقبض عليه ووضع تحت الحجر الجبري في دمياط , توفي مقتولًا في محل إقامته في دمياط سنة 806هـ/1403م . ابن تغري بردي : 1997 , ج6/ص 132-141 ؛ السخاوي : 2002 , ج3/ص280) , متولي منصب أمير خور الكبير (موضوعه التحدث على الاصطبل السلطان وخيوله وعادتها مقدم ألف يكون متحدثًا فيها حديثًا عامًّا ويسكن في الاصطبل السلطان ودونه ثلاث من أمراء الطبلخاناه . القلقشندي : 1987 , ج4/ص18 ؛ ابن إياس : 1964 , ج1/ص324 ؛ زناتي : 2008 , ص41 ؛ طقوش : 1997 , ص155 ؛ شذى غالب : 2021 , ص88) , للحجر الجبري المشروط , نتيجة شق عصى الطاعة والتمرد على السلطة الحاكمة المتمثلة بالسلطان الناصر فرج بن برقوق , إذ عمل الأمير المذكور على جمع عدد لا يستهان فيه من الأمراء والقادة العسكريين , من طريق المال والوعود المغرية حيال الوقوف إلى جانبه لانتزاع السلطة من السلطان الناصر فرج , إذ استغل الأمير طاز خروج السلطان من القلعة الى منطقة بلبيس (بلبيس : مدينة مصرية قديمة تقع في طريق بلاد الشام على بغد حوالي ستين كم الى الشمال الشرقي من

القاهرة وتعد مركزًا تجاريًّا هامًّا على نهر النيل , فتحها عمر بن العاص سنة 19هـ/640 , مما ساعد العرب على فتح حصن بابليون , وقد عاشت المدينة عصور ازدهار واستقرار أغلب العهود الإسلامية(الحموي : 1995 , ج1/ص479 ؛ العفيفي : 2000 , ص117) , ليشهر سيف التمرد فقام بمحاصرة القلعة وكادت الأمور تحسم للأمير سودون طاز لولا تأخر السلطان قليلًا من العودة الى القلعة , إذ استخدم السلطان الناصر فرج الحيلة والدهاء قبل الالتحام مع الفريق المتمرد باستمالة بعض الأمراء الذين صفوا لجانب الأمير طاز , من طريق المغريات المالية وكذلك وعوده لهم بالمناصب والعفو عما بدر منهم من تمرد , أما الأمير ومن بقي معه من الأمراء فأصبحوا لقمة سهله للسطان الناصر فقتل من قتل ومن استطاع الهرب فقد هرب , أما رأس المؤامرة والمدبر الحقيقي الأمير سودون طاز فألقي القبض عليه , إلا أنه لم يسجن ولم يمس من قبل السلطان , لكونه يتمتع بقوة ونفوذ في الأوسط السياسية , وقد يكون قتله ممرًّا للتمرد والثأر له من قبل الأمراء والمماليك الذين يقيمون له الاحترام والدليل على ذلك ما أشار له ابو المحاسن قوله : **" حتى أنه لو أراد أن يتسلطن لكان يمشي له ذلك من غير منازع، هكذا حكى لي جماعة من أعيان المماليك الظاهرية "** (ابن تغري بردي : 1997 , ج6/ص136) لذا أمر السلطان في ترحيله الى دمياط تحت الإقامة الجبرية , إذ رتب له السلطان كل ما يحتاجه , وأوكل له عددا من المماليك يخدموه في مكان إقامته الجبرية المشروطة (المقريزي : 1997 : ص84-86 ؛ ابن حجر:1969 , ج2/ص202 ؛ ابن تغري بردي: 1997 , ج6/138 : السخاوي : 1992 , ج6/ص138).

هذا وفي خضم الأحداث المتسارعة في سلطنة السلطان الأشرف برسباي , لاسيما الاضطرابات الداخلية والخارجية , قد سهلت لبعض الأمراء اختيار هذا التوقيت للتمرد على السلطة الحاكمة ففي سنة (831هـ/1427م) وصلت معلومات استخباراتية للسلطان المذكور , عن تجمع عدد من الأمراء يقودهم الأمير أزبك الدوادار(أزبك الدوادار: أزبك بن عبد الله الظاهري الدوادار، الأمير سيف الدين , أحد المماليك الظاهرية برقوق، وأحد المماليك السلطانية في الدولة الناصرية فرج، ثم توجه إلى البلاد الشامية في أيام تلك الفتن، ووافق الأمير نوروز الحافظي وشيخ المحمودي، شغل العديد من المناصب والرتب العليا في الإدارة المملوكية حتى وصل الى مرتبة الدوادارية الكبرى , شهر سيف التمرد على السلطة الحاكمة المتمثلة بالسلطان الأشرف برسباي , إلا أنه فشل وألقي القبض عليه ومن معه من الأمراء المتمردين فكان مصيرهم التحييد والإبعاد تحت الإقامة الجبرية , في قوص , والكرك , والقدس التي رحل الأمير المذكور , توفي بالطاعون في محل إقامته في القدس سنة 831هـ/1427م . ابن تغري بردي : 1997 , ج2/ص338-340 ؛ السخاوي : 1992 , ج2/ص273) , في استقطاب المماليك الخاصكية , بالمغريات المادية والوعود بالمناصب مقابل مساعدتهم في التخلص من السلطان والظفر بالسلطة .

واللافت للنظر أن السلطان لم يقم بأي عمل عسكري استباقي بعد ورود تلك المعلومات الاستخبارتية , ويبدو أن المخبر بهذه المعلومة لم يكن محل ثقة أو كفاءة في الجهد الاستخباراتي لدى السلطان هذا من جانب , أو لم يكن السلطان متهيئًا بسبب الأحداث والاضطرابات الداخلية والخارجية التي أشغلته عن الإلتفات الى الحاشية الحكومية من جانب آخر.

وبعد أن باشر الأمير ومن معه في محاصرة القلعة , استعد السلطان بتجهيز قوة عسكرية لردع المتمردين , فقتل عددًا كبيرا منهم , أما الأمير ومن معه من الأمراء فألقي القبض عليهم وتم ترحيلهم الى مدن بعيدة عن مصدر القرار مثل(قوص , الكرك , القدس) تحت الحجر الجبري , أما المماليك الخاصكية الذين استمالهم الأمير أزبك فكان مصيرهم العقاب الجسدي , ومن ثَمّ النفي الى الأراضي الشامية (المقريزي : 1997 : ج7/ص180 ؛ ابن حجر : 1969 , ج3/ص443 ؛ ابن تغري بردي : 1997 , ج14/ص321) .

ومما تجدر الإشارة إليه في بعض الأحيان انه تتحفظ السلطة الحاكمة على بعض الأمراء المتمردين تحت الإقامة الجبرية , من دون اللجوء الى عقوبة الإعدام الفوري لعدة أيام أو شهور , لحين استتباب الأمن الداخلي والسيطرة على زمام المبادرة , وخير مثال ما حدث في سنة (842هـ/1438م) مع متولي نيابة دمشق الأمير إينال الجكمي (الأمير إينال الجكمي : إينال بن عبد الله أصله من مماليك الأمير جكم بن عوض صاحب حلب , تدرج بالوظائف حتى أصبح في عهد السلطان شيخ المحمودي أمير طبلخاناه وشاد

الشراب خاناه ومن المقربين له , ثم أصبح نائب حلب في عهد السلطان احمد بن شيخ , ثم أتابك العساكر في الديار المصرية , ونائب حلب في عهد السلطان الأشرف برسباي , ثم أصبح نائب دمشق , وبقي حتى خرج عن طاعة السلطان الظاهر جقمق , وقبض عليه لمدة سبعة شهور تحت الإقامة الجبرية ثم أصدر أمرا في توسيطه سنة 842هـ/1438م . ابن تغري بردي : 1997 , ج3/ص196-200 ؛ السخاوي : 1992 , ج3/ص61) , الذي قام بالتمرد على السلطة الحاكمة المتمثلة بالسلطان الظاهر جقمق , إذ سيطر سيطرة على العديد من الأراضي الشامية من طريق السيف والاستمالة , كما استطاع ضم بعض الأمراء في الديار المصرية لجانبه بالمال والوعود , فعلى هذا الأساس جهز السلطان حملة عسكرية لردع المتمردين , وعندما وصلوا الى الرملة (الرملة : مدينة فلسطينية عريقة فتحها العرب المسلمون بقيادة عمرو بن العاص , وكانت رباطًا للمسلمين , وقعت بها كثير من الأحداث المهمة , منها توقيع الاتفاق الذي أبرع بين السلطان الناصر صلاح الدين الأيوبي وقائد الصلبيين ريتشارد قلب الأسد , والذي نص على احتفاظ المسلمين بالقدس الشريف . المقدسي : 1991 , ج1/ص61 ؛ الحموي : 1995 , ج3/ص69 ؛ العفيفي :2000 , ص256) , ارسلوا امامهم من يكشف الطريق لهم , وعندما عاد الكشاف بخبر قرب إينال الجكمي منهم , ثم التحق معهم ستة من الأمراء , من بلاد الشام لمواجهة الجكمي , وهم كل من(نائب الشام , ونائب حلب , ونائب صفد , ونائب غزة , ونائب القدس , ونائب ملطية) وكل منهم معه مجموعة من قوة عسكرية , وساروا حتى لاقوا جيش الأمير إينال الجكمي , الذي كان معه قرابة ألف فارس وعدد كبير من الجند , وعلى إثر ذلك التحم الفريقان وكان النصر حليف الأمير الجكمي وتراجع قوات السلطان , غير أن الجكمي لم يكتف بما حققه من انتصار فكانت نواياه الظفر بالسلطة فتتبع القوات المتراجعة , وعلى إثرها دارت معركة أخرى , غير تلك المعركة انكسر معسكره شر كسرة , والسبب في ذلك انضمام بعض الأمراء لجانب السلطان, بعد ما أخذوا منه الأمان حيال العودة الى السلطة الشرعية , أما البعض الآخر فقد تم إلقاء القبض عليهم , أما رائد القوة المتمردة إينال الجكمي فكان مصيره الهرب من منطقة الى أخرى , وفي آخر المطاف ألقي القبض عليه في منطقة حرستا (حرستا : هي قرية كبيرة وجميلة تقع في بساتين دمشق , وعلى الطريق المؤدي الى حمص , وليست بالبعيدة عن دمشق , الحموي : 1995 , ج2/ص241) , نتيجة وشاية من أحد مزارعي تلك المنطقة , لاسيما بعد وضع السلطان جائزة لكل من يدلي له بمعلومة عن مكان تواجد الأمير المتمرد الهارب , والجدير بالذكر انه لم يتخذ السلطان جقمق العقاب الفوري في حق الأمير الجكمي , بل رسم له الإقامة الجبرية المشروطة في إحدى قاعات قلعة دمشق , واستمر على هذا الحال لعدة أشهر حتى أصدر السلطان أمر قتله (المقريزي : 1997 , ج7/ص416-417 ؛ ابن تغري بردي : 1997 , ج3/ص200) , ويبدو أن تأخر العقاب الفوري للأمير المتمرد كانت له دواع أمنية , لكون الأمير المذكور كانت له مقبولية في الأراضي الشامية من قبل الامراء والمماليك وحتى عامة الناس , إذ أشار ابو المحاسن في محل ترجمة سيرته الشخصية قوله : " **وكان أميرًا جليلًا، كريمًا، شجاعًا مقدامًا، حسن الخلق، متواضعًا، محببًا للناس** " (ابن تغري بردي : 1997 , ج3/ص200) .

المبحث الثاني : اعتماد العقوبة من أجل تحجيم سطوة الخلافة العباسية

اعتمدت السلطة المملوكية المتمثلة بالسلطان الظاهر بيبرس وسيلة إحياء الخلافة في مصر سنة (659هـ/1260م) لدواعي كسب ولاء العالم الإسلامي, لاسيما المجتمعين المصري والشامي , بتنصيبهم خليفة عباسي في مصر بحكم شكلي باعتبار أن الخليفة يجب أن يكون عربيًا من السلالة القرشية , فهو الواجهة والغطاء الشرعي للحكم المملوكي أمام الرأي العام.

كما أن من إسهامات الإقدام على إحياء الخلافة في الديار المصرية كان لسد النقص الذي يعانيه الجنس المملوكي, لكونهم غريبي الأوطان, وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على مدى دهاء وعقلية السلطان الظاهر بيبرس في رسم الخطوط العريضة التي أسهمت في ارتكاز أعمدة الدولة المملوكية الفتية (ابن الوردي : 1996 , ج2/ص206-207) , ومما يدلل على دهاء وعقلية السلطان المذكور بخصوص أمر الإحياء, محاولات السلطان السابق بطل عين جالوت قطز, إحياء أمر الخلافة بعدما كسر شوكت المد

المغولي سنة (656هـ/1258م) , إلا أن ذلك الأمر لم ينضج ولم ير النور على الواقع , كما حاول الأمير الناصر يوسف تفعيل هذا الأمر ولم ينجح أيضًا (السيوطي : 2004 , ج1/ص411 ؛ طقوش : 1997 , ص29).

أما في طور العلاقة , فقد اتصفت العلاقة بين الخلفاء العباسيين والسلطة الحاكمة في مصر والشام بأنها متذبذبة , غير أن الواقع الأبرز هو تحكم السلاطين بمقدرات مؤسسة الخلافة , والدليل على ذلك تعرض العديد من الخلفاء الى الإهانة والعقوبات الصارمة , منهم من تعرض الى السجن, ومنهم من تعرض الى الإقامة الجبرية , ومنهم من تعرض الى النفي والإقامة الجبرية معًا , ومنهم من وصل الحال به لمحاولة القتل , ومنهم من تعرض الى الكلام الجارح والمهين أمام الملأ (ضاحي ومزبان : 2009 , ص64) .

أولًا : عقوبة الإقامة الجبرية للخلافة العباسية في المدة البحرية (648-784هـ/ 1250-1382م)

تعد خطوة إعلان إحياء الخلافة العباسية في الديار المصرية سنة (659هـ/1260م) مرحلة من المراحل الانتقالية في مجرى الأحداث التاريخية بالنسبة للعالم الإسلامي , إسهام كبير وملحوظ في ارتكاز أعمدة الدولة المملوكية , لاسيما أفاد ذلك الإحياء أهمية كبرى لمصر من الناحية السياسية والدينية , فضلًا عن الرواج الاقتصادي والثقافي الذي كان من ثمار انتقال الخلافة للديار المصرية, ويؤكد ذلك السيوطي (ت 911هـ/1505م) بقوله : " **واعلم أن مصر من حين صارت دار الخلافة عظم أمرها، وكثرت شعائر الإسلام فيها، وعلت فيها السنة، وعفت منها البدعة، وصارت محل سكن العلماء، ومحط رحال الفضلاء، وهذا سر من أسرار الله أودعه في الخلافة النبوية حيث ما كانت يكون معها الإيمان والكتاب، كما أخرج** " (السيوطي :1967 , ج2/ص94) .

وعلى الرغم مما أحدث انتقال الخلافة من نتائج مهمة بالنسبة للإدارة المملوكية , إلا أن ذلك انعكس سلبًا على الأغلب الأعم ممن تولى الخلافة, إذ استخدمتهم السلطة الحاكمة غطاءً شرعيًّا للسلطة الحاكمة أمام الرأي العام .

ومما تجدر الإشارة إليه تأرجح نوع العلاقة بين السلطة والخلافة على طوال العصر المملوكي , إذ أصبحت الخلافة بين المطرقة والسندان بين يدي أصحاب السلطة الفعلية , لاسيما الذين حيدوا عن المشاركة في القرارات السياسية ووظفوا لإعلان لمبايعة السلاطين فقط , وبمعنى أدق كانت مكانتهم شكلية صورية تمنح السلطة الحاكمة الغطاء الديني والشرعي ليس إلا , لذا نرى أن معاملة السلاطين لموقع الخليفة معاملة مهينة وقاسية , لاسيما في التضييق تحت إطار الإقامة الجبرية المشروطة , نرى أن وراء هذا التضييق والتحييد وإلزامهم في الإقامة الجبرية ومنعهم من لقاء الوفود والوجهاء وأعيان المجتمع له أبعاد وتخوف من استخدامهم لإعادة المجد لبني العباس كسابقته في بغداد, فعلى هذا الخصوص سنتعرض لأبرز الخلفاء الذين لحقت بهم تلك العقوبة السالبة للحرية

وعلى الرغم من البداية الحسنة للعلاقة بين السلطان الظاهر بيبرس والخليفة العباسي الحاكم بأمر الله (661-701هـ) الأمر الذي دفع بالخليفة إلى أن يقول عنه السلطان : " **وهذا السلطان الملك الظاهر قد قام بنصر الإمامة عند قلة الأنصار وشرد جيوش الكفر بعد أن جاسوا خلال الديار** " (السيوطي : 2004 , ج1/ ص230) , إلا أن ذلك لم يستمر طويلًا , ففي سنة (664هـ/1265م) بعد ما أحس السلطان الظاهر بيبرس ارتفاع شأن الخليفة الحاكم بأمر الله , لاسيما قد شارك الأخير السلطان نقش اسمه على المسكوكات والخطبة, فضلًا عن ذلك أصبح مجلسه عامرا للوفود والوجهاء والعلماء وممن له التأثير المجتمعي في الديار المصرية فأصبح له أتباع وأعوان في مختلف الأراضي المصرية والشامية , لذلك أصبح يشكل خطرًا على المستوى السياسي للسلطان , وبعد المشاورة لبعض الأمراء وأصحاب القرار أمر السلطان في رفع اسم الخليفة من المسكوكات (الصفدي :1998 , ج1/ص209 ؛ القلقشندي : 1985 , ج2/ص118 ؛ ابن حجر: 1972 , ج2/ ص137-138) , من ثم التضييق والتحييد لقدرات الخليفة بغية المواصلة في جمع الأعوان والأنصار , إذ ضيق عليه تحت الإقامة الجبرية هو وعياله في أحد أبراج قلعة الجبل , لا يسمح له بالخروج واللقاء مع أحد : " **وأسكن فِي برج بالقلعة لَيْسَ لَهُ من الْأَمر** " (الصفدي : 2000 , ج6/ص197) , كما يؤكد لنا السيوطي عن السبب الحقيقي الذي لزم في اتخاذ أمر الحجر الجبري للخليفة قوله : " **وفي رمضان منها حجب السلطان الخليفة ومنعه الناس لكون أصحابه كانوا يخرجون إلى البلد ويتكلمون في أمر الدولة** " (السيوطي :2004 , ج1/ ص230) , أما حال الخلفية فأصبح لا يمثل شيئا , لدرجة لم

يؤخذ منه تفويض بعهد السلطنة لابنه بركة خان, إنما منح التفويض لنفسه وأمر في قراءته على القضاة والفقهاء على حد ما ورد في محضر التفويض (القلقشندي : 1987 , ج10/ص169-170 ؛ العيني : 1987 , ج1/ص98-99) .

واستمر الخليفة الحاكم بأمر الله في محل إقامته الملزمة عن الخروج في قلعة الجبل في سلطنة ولي العهد بركة خان (667-678هـ) وكذلك السلطان بدر الدين سلامش الذي كانت سلطنته شكلية نتيجة صغر سنه , وفي عهد السلطان سيف الدين قلاوون (678-689هـ) وبعد أن استقر له الملك بخلع الملك سلامش وحجره مع أهل بيته تحت الإقامة الجبرية , عمل على استقطاب الخليفة الحاكم بأمر الله لجانبه مقابل الحصول على التفويض بالحكم , والهدف من ذلك هو تحييد الأمراء والمماليك الظاهرية الذين يدينون بالطاعة والولاء للبيت الظاهري , ومن ثم كسب الشرعية الدينية من الخلافة العباسية تقطع الطريق وتضعف لكل من يطالب في إرجاع الحكم الى البيت الظاهري أمام الرأي العام (المقريزي: 1997 , ج2/ص121 ؛ سرور : 1970 , ص21) .

وبعدما استمالة الأمير سيف الدين الألفي الخلافة لجانبه اخذ العهد والتفويض من الخليفة الحاكم بأمر الله : " **الحمد لله الذي جعل الخلافة العبّاسية بعد القطوب حسنة الابتسام، وبعد الشّحوب جميلة الاتّسام، وبعد التشريد كلّ دار إسلام لها أعظم من دار السّلام ... وأظهر للإسلام سلطانا اشتدّت به للأمة الظّهور وشفيت الصّدور، وأقام الخلافة العباسية في هذا الزمن بالمنصور... وخرج أمر مولانا أمير المؤمنين شرفه الله أن يكون للمقرّ العالي، المولويّ، السلطانيّ، الملكيّ المنصوريّ ... كلّ ما فوّضه الله لمولانا أمير المؤمنين من حكم في الوجود وفي البهائم والنجود , وفي المدائن والخزائن، وفي الظّواهر والبواطن، وفيما فتحه الله وفيما سيفتحه ... والنظر في أمور المسلمين وأعداء الدين من أرمن وفرنج وتتار، فأذاقهم وبال أمرهم ...لأن تأخذ للخلفاء العباسيّين ولجميع المسلمين منهم الثّار**" (القلقشندي : 1987 , ج10/ص121-124) , يتضح لنا جليًّا من سياق التقليد من الخليفة أعطى للأمير قلاوون الذي لقب نفسه بالمنصور تفويضًا بالبلاد والعباد .

وبعدما منح الأمير المذكور التفويض الرسمي من بيت الخلافة العباسية, انقلب على الخليفة نفسه وأرجعه كسابقته محجورًا معزولًا عليه في محل إقامته الجبرية في قلعة الجبل لا يسمح له التنقل واللقاء مع الناس , حتى جاءت سنة (689هـ/1290م) بتولي ابنه السلطان الأشرف صلاح الدين خليل (689-693هـ) الذي سارع في مخالفة أبيه في معاملته مع الخليفة الحاكم بأمر الله , إذ أطلق سراح حريته في الخروج والتنقل واللقاء مع عامة الناس, لاسيما أصبح يرافقه في المحافل والاحتفالات الرسمية وحتى غير الرسمية (المقريزي : 1998 , ج3/ص423 ؛ السيوطي : 1967 , ج2/ص111) .

واللافت للنظر التغيير المفاجئ الذي أحدثه السلطان وريث العرش الأشرف خليل بن قلاوون مع الخليفة الحاكم بأمر الله , إذ قربه من موقع القرار السياسي ومنح الحرية التامة على خلاف أبيه السلطان قلاوون ؟ , ويبدو أن السلطان الأشرف كانت له الغاية في التغيير الجذري في معاملة موقع الخلافة العباسية , لكونها دعاية دينية تمنح العزيمة والحماسة للأعوان والأنصار في الجهاد والقتال في سبيل الله , لاسيما أن السلطان كان مهددًا من الغزو الصليبي في منطقة عكا (عكا : اسم موضع على ساحل الشام , مدينة على ساحل الأردن , وعك قبيلة . المقدسي : 1991 , ج1/ص26), وكما تعرف بموقعة عكا التي هزم فيها الفرنجة (للمزيد عن موقعة عكا ينظر . اليونيني : 1992 , ج1/ص19؛ الذهبي : 2003 , ج2/ص123 ؛ ابن خلدون : 1988 , ج5/ص433) .

وفي خضم سلطنة السلطان الناصر محمد بن قلاوون الثانية (698-708هـ) كانت معاملة موقع الخلافة العباسية المتمثل بالخليفة المستكفي بن الحاكم بأمر الله (701-740هـ) معاملة حسنة , لاسيما ازدادت الصحبة بينهما وثوقًا , لدرجة يكاد السلطان لا يرى إلا معه الخليفة وكأنهما أخوين على حد تعبير المؤرخ بيبرس الدوادار (ت 725هـ / 1325م) (بيبرس الدوادار : 1998 , ج9/ص209 ؛ ضاحي ومزبان : 2009 , ص47) , وبعد خلع الناصر محمد بن قلاوون ومعاودته لعرش السلطنة المرة الثالثة (709-741هـ) , تراجعت العلاقة بين السلطان والخليفة بشكل كبير حتى وصل الأمر الى الحجر الجبري في القلعة سنة (730هـ/1329م) , إذ يذكر المؤرخ ابن خلدون (ت808هـ/1405م) سبب الإقامة الجبرية التي فرضها السلطان , تخوفه من الانقلاب على السلطة الحاكمة والظفر بالسلطة, لكون السلطان كان منشغلًا في الخروج للقاء العدو الخارجي التتري , لذا عمد في حجر الخليفة في القلعة

قبل الخروج قوله : " **فاستوحش منه السلطان بعض أيامه وأنزله بالقلعة وقطعه عن لقاء الناس عاما أو نحوه** " (ابن خلدون : 1988 , ج3/ص541) , ومما يدلل على ذلك بعد سنة أصدر أمرًا في إطلاق سبيل حريته في التنقل ولقاء عامة الناس (ابن خلدون : 1988 , ج3/ص541) , وقد استمر الخليفة المستكفي في حريته حتى سنة (736هـ/1335م) إذ حدث ما عكر مزاجية السلطان اتجاة الخليفة حينما رفع الخليفة للسلطان كتابًا بخطه طلب فيه الحضور الى مجلس الشرع الشريف , وعلى إثر ذلك أمر بالقبض على الخليفة ووضعه تحت الإقامة الجبرية في القلعة : " **وفي سنة ست وثلاثين وقع بين الخليفة والسلطان أمر، فقبض على الخليفة واعتقله بالبرج، ومنعه من الاجتماع بالناس** " (السيوطي : 2004, ص342) , واستمر على هذا الحال حتى جاءت سنة (737هـ/1336م) إذ أمر السلطان نقل محل إقامته الجبرية مع أهل بيته الى قوص , لإبعاده عن مصدر القرار السياسي , لاسيما للخلاص من خطر الانقلاب على السلطة , لكون الخليفة المذكور كانت له مقبولية ومحبة عند عامة الناس: " **ثم نفاه في ذي الحجة سنة سبع إلى قوص هو وأولاده وأهله، ورتب لهم ما يكفيهم،** " (السيوطي : 2004, ص342) , والجدير بالذكر عمد السلطان على إبقاء الخطبة للخليفة المستكفي , وهو في محل إقامته في قوص , يبدو أن وراء ذلك كسب مودة الناس وتعاطفهم مع موقع الخليفة,: " **وتوجع الناس لذلك كثيرًا** " (السيوطي : 1967 , ج2/ص67) , فضلًا عن قطع الطريق من استغلال الأمراء هذا التوتر الديني الحساس في بث الفتن الداخلية ليس إلا, فبقي الخليفة على هذا الحال منفيًّا مقيمًا علية الحجر الجبري في قوص حتى وفاته (ابن حبيب : 1986 , ج2/ص297 ؛ ابن إياس : 1964 , ج1/ص169-170 ؛ السيوطي : 1967 , ج2/ص67) .

ثانيًا : عقوبة الإقامة الجبرية للخلافة العباسية خلال المدة الشركسية (784-923هـ/1382-1517م)

اتصفت العلاقة بين السلطات الحاكمة والخلافة العباسية في المدة الشركسية (784-923هـ) بنفس الوتيرة عما سبق في المدة البحرية , لاسيما في تعامل السلطة الفعلية مع موقع الخلافة الذي كان موقعًا صوريًّا دعائيًّا تتغطى به الدولة المملوكية لكسب الشرعية الدينية التي يمكن بها كسب الأعوان والأنصار في المجتمع المصري والشامي , فضلًا عن الأقاليم التابعة تحت سيطرة السلطة المركزية .

على الرغم من أن الخلافة العباسية كانت ضعيفة من ناحية القرار السياسي , لكن نرى في بعض المواضع لها التأثير والإستقامة في موازنة القوى المتصارعة بخصوص السلطة , لذا نجد في محاولة أقطاب السلطة إقحام موقع الخلافة في صراعات ونزاعات الأمراء التي تحدث بين الحين والآخر, كما أسلفنا عن محاولة الأمير أيبنك البدري الذي أشرك الخليفة المتوكل في العصيان الدائر في الأراضي الشامية , إلا أن هذه الشراكة لم تغيير من حال الخليفة من ناحية النفوذ في القرارات السياسية , ويرجع ذلك الى قوة السلطة الفعلية المتحكمة في مؤسسة الخلافة التي سيرتها وفق مصالحها الشخصية .

لذلك نجد الخليفة المتوكل على الله (763-808هـ) رفض منصب السلطنة عندما عرضت عليه في نهاية المدة البحرية , لكن في الوقت نفسه كان الخلفاء العباسيون يتحينون الفرصة لإعادة المجد للبيت العباسي (ابن خلدون : 1988 , ج3/ص541), والدليل على ذلك المؤامرة التي حيكت من قبل الخليفة المتوكل بالتعاون مع بعض الأمراء على السلطان برقوق مؤسس الدولة المملوكية البرجية (784-923هـ) للظفر بالسلطة , إلا أن ذلك المخطط لم يكلل بالنجاح نتيجة العيون والجواسيس الذين زرعهم السلطان المذكور في نقل الأخبار الى نائب الشام الأمير تنكز , الذي بدوره نقل المعلومة الى السلطان برقوق , على أن الخليفة اتفق مع الأمير قرط بن عمر(قرط بن عمر التركماني : وهو من التركمان المستخدمين في الدولة , حصل على عدة مناصب , وشارك في محاربة أولاد الكنز من العرب الجائلين في نواحي أسوان وأحسن في تشريدهم عن تلك الناحية , ثم بعث الى البحيرة واليًا عليها عند انتفاض بدر بن سلام وفراره , وحضر في ثورة إينال وسجن ثم عفا عنه السلطان برقوق , ثم عمل كشافًا للصعيد , قتل سنة 785هـ/1383م على يد السلطان الظاهر برقوق , ابن خلدون : 1988 , ج5/ص539) , وجماعته البالغ عددهم ثمانمائة فارس من التركمان والأكراد , وكذلك اتفق مع بعض الأمراء , للفتك بالسلطان والأمراء الذين معه على أن يكون مسرح الاغتيال ميدان القلعة حين ينزل للعب كرة الصولجان , وكانت الإشارة بينهم عندما ينزل الأمراء والمماليك من خيولهم على العادة يقومون بالهجوم على السلطان ومن معه

ويقتلونهم جميعًا , من ثم يقيمون الخليفة المتوكل سلطانًا , فضلًا عن وضع الخليفة المتوكل خطة بديلة إن لم يتحقق الهدف في ميدان القلعة , إذ كلف الأمير قرط بن عمر بحمله والفرار به الى الفيوم , ليدعو عامة الصعيد لنصرة الخليفة وإعلانه سلطانًا , إلا أن ذلك المخطط فشل فشلًا ذريعًا , نتيجة العيون والجواسيس كما أسلفنا , وبعد اكتمال الصورة عند السلطان الظاهر برقوق دعَا الامراء قرط بن عمر وإبراهيم بن قلطو والخليفة المتوكل ونائب الشام صلاح الدين بن تكنز بالحضور الى مجلسه ليتحقق من الامر بنفسه , وأخذ يحدثهم بما وصلت إليه عن مخططهم التأمري , واشتد عليهم السلطان بالتهديد والوعيد إن لم يعترفوا عن المخطط المرسوم (ابن تغري بردي : 1996 , ج11/ص234-235) , وبعدما ضيق عليهم السلطان عنق الزجاجة في الاعترافات والأدلة التي وضعها الأمير تنكز بين يدي السلطان , اعترف كل من الأمير قرط بن عمر والأمير إبراهيم على مخطط الاغتيال , لاسيما أن الأميرين وضعا شباك المخطط على الخليفة المتوكل, بعد ما صور لنا صاحب السلوك مجريات التحقيق بالتفصيل بقوله : " **فَأمر السُّلْطَان بِالثَّلَاثَةِ فَحَضَرُوا بَين يَدَيْهِ وَأخذ يذكر لَهُم مَا نقل عَنْهُم فأنكروا إِلَّا قرط فَإِنَّهُ لما اشْتَدَّ عَلَيْهِ السُّلْطَان وَخَافَ تهديده قَالَ: إن الْخَلِيفَة طلبني وَقَالَ لي هَؤُلَاءِ ظلمَة وَقد استولوا على هَذَا الْأَمِير بِغَيْر رضائي وَأَنِّي لم أقلد برقوق أَمر السلطنة إِلَّا غصبا وَقد أَخذ أَمْوَال النَّاس بِالْبَاطِلِ وَطلب مني أَن أقوم مَعَه لله وأنصر الْحق وأزيل هَذِه الدولة الظالمة. وَالْتزم أَنه يبطل المكوس جَمِيعهَا وَلَا يفعل إِلَّا الْحق. فأجبته إِلَى ذَلِك ووعدته المساعدة وَأَن أجمع لَهُ ثَمَانِي مائَة فَارس من الأكراد والتركمان وأقوم بِأَمْرِه. فَقَالَ السُّلْطَان للخليفة: مَا قَوْلك فِي هَذَا؟ فَقَالَ. لَيْسَ لمقاله صِحَة. فَسَأَلَ إِبْرَاهِيم بن قطلو أقتمر عَن ذَلِك فَقَالَ: مَا كنت حَاضرا هَذَا الْأَمر والاتفاق لَكِن الْخَلِيفَة استدعاني إِلَى بَيته بِجَزِيرَة الْفِيل وَأَخْبرنِي بِهَذَا الْكَلَام وَقَالَ لي إِن هَذَا مصلحَة ورغبني فِي مُوَافَقَته وَالْقِيَام لله تَعَالَى ونصرة الْحق.** " (المقرزي : 1997 , ج5/ص151-152) وعلى إثر تلك الاعترافات أنكر الخليفة مزاعم الأميرين , فغضب السلطان واستلَ سيفه وأراد ضرب عنق الخليفة لولا تدخل الأمير سودون (الأمير سودون بن عبد الله الشيخوني : الفخري، الأمير سيف الدين، نائب السلطنة , لما تسلطن الملك الظاهر برقوق في يوم الأربعاء تاسع عشر شهر رمضان سنة 784هـ/1382م، خلع على الأمير سودون هذا باستقراره في نيابة السلطنة بالديار المصرية، كان الأمير المذكور قدوة السلطان برقوق يكاد لا يخرج عن رأيه , وبعد خلع السلطان سنة 791هـ/1388م تعرض سودون الى العزل من منصبه والإقامة الجبرية التي فرضها عليه يلبغا الناصري , وبعد عودة السلطان برقوق الى عرش السلطنة عاد كعادته نائبًا للسلطنة , توفي سنة 798هـ/1395م بعدما ألم به مرض على إثره فارق الحياة , ابن تغري بردي : 1997 , ج6/ص104-108) , النائب الذي حال بينه وبين الخليفة, لتخوفه من ردود أفعال العامة اتجاه قتل الخليفة قوله : **"فقال له سودون النائب: متى سمرنا الخليفة رجمتنا العامة "** (ابن حجر : 1969 , ج1/ص275) ,فأمر السلطان بعدما أسكن من روعه بتسمير الأمير قرط بن عمر وإبراهيم بن قلطو على خشبة وطيف بهم في شوارع القاهرة , من ثم أمر بتوسيطهم (التوسيط : هي عقوبة تقضي بضرب المحكوم عليه بالسيف على أن تكون الضربة قوية تحت السرة فتقسم الجسم الى نصفين من وسطه , ينظر دهمام : 2004 , ص49 ؛ عاشور: 1992 , ص424) , فوسط قرط بن عمر , أما ابراهيم فجاءت له شفاعة من قبل الأمراء في اللحظات الأخيرة ففك قيده ورحل الى الخزانة (المقريزي : 1997 , ج5/ص151-152 ؛ ابن حجر : 1969 , ج1/ص276 ؛ ابن تغري بردي : 1996 , ج11/ص234) , أما حال الخليفة المتوكل فقد عقد السلطان مجلسًا من القضاة والعلماء, لأخذ فتوى تجيز تنفيذ عقوبة الإعدام في حق الخليفة المدان , إلا أنهم اعتذروا وانفضوا عن مجلسه : " **واستدعى الْقُضَاة ليفتوه بقتل الْخَلِيفَة فَلم يفتوه بقتْله وَقَامُوا عَنْهُ. فَأخذ الْخَلِيفَة وسجن فِي مَوضِع بالقلعة وَهُوَ مُقَيَّد"** (المقريزي : 1997 , ج5/ص152) . فبقي على هذه الشاكلة حتى سنة (785هـ/1383م) إذ شفع له العديد من الأمراء حتى أطلق سراحه من السجن الى الإقامة الجبرية في أحد دور القلعة (المقريزي : 1997 , ج5/ص157 ؛ ابن إياس :1964 , ج1/ص340-341 ؛ ابن الصيرفي : 1970 , ج1/ص72-73) .

وفي عهد السلطان الملك الأشرف سيف الدين إينال (857-865هـ) ثار بعض الأمراء الذين لم يرضوا في سلطنته , لاسيما حرضوا بعض القيادات العسكرية على إعلان العصيان والانقلاب على السلطان المذكور, فأصبحوا عددًا لا يستهان به بعد اتصالهم

بالخليفة القائم بأمر الله (854-859هـ) الذي لم يتردد في منحهم التأييد والمؤازرة لثورتهم هذه , وبعدما علم السلطان بالتأييد الشرعي الذي منح للثائرين من قبل الخليفة , شعر بالقلق الشديد وطلب من الخليفة أن يتغيب عن الأنظار ريثما تهدأ الفتنة , إلا أنه رفض ذلك وذهب إلى قادة الثورة ليزيد عزمهم , إلا أن ثورتهم أجهضت بالقتل والاعتقال , أما مصير الخليفة فإلقي القبض عليه فأخذ السلطان بتوبيخه وتقريعه أمام الحاضرين , من ثم أمر بعزله من الخلافة وأرسله الى ضواحي الإسكندرية , إذ إلزمه بالإقامة الجبرية في أحد الدور حتى وفاته سنة (863هـ/1458م) (السيوطي : 2004 , ص 250 ؛ الظاهري : 2002 , ج5/ص442-443) .

هذا وبويع بالخلافة أخ الخليفة المعزول القائم بأمر الله أبو المحاسن يوسف ولقب بالمستنجد بالله , من قبل السلطان خشقدم سنة (859هـ/1454م), لاسيما أن السلطان فرض المسكن الجبري عليه في القلعة ليكن تحت المراقبة وأعين السلطان حيال الإقدام على مناصرة الأمراء الذين يضمرون التمرد والعصيان , كما حدث مع السلطان إينال, فبقي الخليفة المستنجد لا حول ولا قوة غير الامتثال الى أوامر السلطان من عدم الخروج من المسكن المخصص له , فضلًا عن ذلك حجب عليه اللقاء حتى مع عامة الناس , واستمر الخليفة مسلوب الحرية حتى وفاته سنة (884هـ/1488م) (السيوطي : 2004 , ص 251 ؛ الظاهري : 2002 , ج7/ص226-227)

الخاتمة

1-تُعدّ الإقامة الجبرية من أبرز الوسائل السياسية التي استخدمها السلاطين المماليك لضبط توازن القوى داخل الدولة دون اللجوء إلى القتل المباشر.

2-استُخدمت هذه العقوبة كبديل "أقل حدّة" من الإعدام، لكنها في الواقع كانت وسيلة فعّالة لعزل الشخصيات المؤثرة وإقصائها عن المشهد السياسي.

3-طُبّقت بشكل واسع على الأمراء الذين اشتُبه في تمردهم أو طموحهم الزائد، خاصة في ظل طبيعة الحكم القائم على الصراعات الداخلية.

4-شملت القادة العسكريين الذين فقدوا ثقة السلطان، إذ كان يُخشى من نفوذهم بين الجنود وقدرتهم على إثارة الفتن.

5-امتدت أيضًا إلى الخلفاء العباسيين في القاهرة، فقد كانت سلطتهم رمزية، فتم تقييد حركتهم عند الحاجة لضمان عدم استغلالهم سياسيًا.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا المصادر :

- 1- أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن محمد، (ت 732 هـ / 1331م):
- المختصر في أخبار البشر، د.ت، المطبعة الحسينية المصرية (د.م - 1907م)
- 2- ابن أياس، محمد بن أحمد (ت 930 هـ / 1523م):
- بدائع الزهور في وقائع الدهور، ط2، تحقيق محمد مصطفى، دار إحياء الكتب العربية، (القاهرة - 1964م)
- 3- ابن تغري بردي، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله، (ت 874 هـ / 1469م):
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، د.ت، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، (القاهرة – 1972م)
- المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، تحقيق سعيد عبد الفتاح عاشور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة - 1996م)
- مورد اللطافة في من ولي السلطنة والخلافة، تحقيق نبيل محمد عبد العزيز أحمد، دار الكتب المصرية، (القاهرة - 1997م)
- 4- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (ت 852 هـ / 1448م):
- إنباء الغمر بأبناء العمر، تحقيق حسن حبشي، ط1، مطبعة إحياء التراث الإسلامي (مصر - 1388هـ / 1969م)
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، (حيدر آباد – 1972م)

- 5- ابن حبيب الحلبي، الحسن بن عمر، (ت 779 هـ / 1377م):
- تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه، مركز تحقيق التراث، (القاهرة - 1986م)
- 6- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد، (ت 808 هـ / 1405م):
- العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ط2، تحقيق خليل شحادة، دار الفكر، (بيروت – 1988م)
- 7- ابن شاهين الحنفي، زين الدين عبد الباسط بن أبي الصفاء، (ت 920 هـ / 1514م):
- نيل الأمل في ذيل الدول، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية، (بيروت – 2002م)
- 8- ابن طولون، شمس الدين محمد بن علي، (ت 953 هـ / 1546م):
- مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية، (بيروت – 1998م)
- 9- ابن كثير، عماد الدين أبي الفداء إسماعيل، (1998م):
- البداية والنهاية، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، د.م
- 10- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد، (ت 748 هـ / 1347م):
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، (بيروت – 2003م)
- 11- الدوادار، ركن الدين بيبرس المنصوري، (ت 725 هـ / 1325م):
- زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة، تحقيق دونالد س. ريتشاردز، الشركة المتحدة للتوزيع، (بيروت – 1998م)
- 12- السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد، (ت 902 هـ / 1496م):
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، د.ت، دار ومكتبة الحياة، (بيروت - 1992م)
- 13- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت 911 هـ / 1505م):
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، (القاهرة – 1967م)
- تاريخ الخلفاء، تحقيق حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز، (مكة - 2004م)
- 14- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، (ت 764 هـ / 1364م):
- الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، (بيروت – 2000م)
- 15- الصقاعي، فضل الله بن أبي الفخر، (ت 726 هـ / 1326م):
- تالي كتاب وفيات الأعيان، تحقيق جاكلين سوبلة، المعهد الفرنسي في دمشق للدراسات العربية، (دمشق – 1974م)
- 16- الصيرفي، علي بن داود الخطيب، (ت 900 هـ / 1494م):
- نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، تحقيق حسن حبشي، مطبعة دار الكتب، (القاهرة – 1970م)
- 17- العيني، بدر الدين أبو محمد محمود، (ت 855 هـ / 1451م):
- عقد الجمان في تأريخ أهل الزمان، تحقيق محمود رزق محمود ومحمد أمين، دار الكتب والوثائق القومية، (القاهرة – 1987م)
- 18- الغزي، نجم الدين محمد بن محمد، (ت 1061 هـ / 1650م):
- الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية، (بيروت – 1997م)
- 19- القلقشندي، أحمد بن علي بن أحمد، (ت 821 هـ / 1418م):
- صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، تحقيق محمد حسين وآخرون، دار الكتب العلمية، (بيروت – 1987م)
- 20- المقريزي، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي:
- السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، (بيروت – 1997م)
- 21- المقدسي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، (380 هـ / 990م):

- أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مكتبة مدبولي، ط3، (القاهرة - 1991م)
- 22- النويري، أحمد بن عبد الوهاب بن محمد، (ت 733 هـ / 1332م):
- نهاية الأرب في فنون الأدب، د.ت، دار الكتب والوثائق القومية، (القاهرة – 2007م)
- 23- اليافعي، أبو محمد عفيف الدين عبد الله، (ت 768 هـ / 1366م):
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية، (بيروت – 1997م)
- 24- ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله، (ت 626 هـ / 1228م):
- معجم البلدان، د.ت، دار صادر، (بيروت – 1995م)

ثانيًا : المراجع

- 1- **أحمد محمد عطوه :**

الشفاعة في العصر المملوكي الأول (648-784ه/1250م/1382م) , الرياض , 2014

- 2- **طقوش ، محمد سهيل :**

تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام ، ط1 دار النفائس ،(بيروت - 1418هـ / 1997م)

- 3- **العفيفي : عبد الحكيم العفيفي**

1000 مدينة إسلامية , بيروت , ط1 , 2000

- 4- **دهمان ، محمد أحمد :**

معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي ،ط1، دار الفكر المعاصر ، (بيروت ـ د.ت)

- 5- **ضاحي ، فاضل جابر و مزبان ، اسراء مهدي :**

الرأي العام في عصر المماليك ، ط2 ، تموز (دمشق-1432هـ/2011م)

- 6- **سرور، محمد جمال الدين:**

دولة بني قلاوون في مصر، الحالة السياسية والاقتصادية في عهدها بوجه خاص، دار الفكر العربي، (القاهرة – 1970م).

- 7- **عاشور ، سعيد عبد الفتاح :**

العصر المملوكي في مصر و الشام ، ط1 ، مكتبة العربية (بيروت ، 1965)

List of sources and references
Sources:

1- Abu al-Fida, Imad al-Din Isma‘il ibn Muhammad (d. 732 AH / 1331 CE):

Al-Mukhtasar fi Akhbar al-Bashar (The Concise History of Humanity), n.d., al-Matba‘a al-Husayniyya al-Misriyya (n.p. – 1907).

2- Ibn Iyas, Muhammad ibn Ahmad (d. 930 AH / 1523 CE):

Bada’i‘ al-Zuhur fi Waqa’i‘ al-Duhur (Marvels of Flowers in the Events of the Ages), 2nd ed., ed. Muhammad Mustafa, Dar Ihya’ al-Kutub al-‘Arabiyya (Cairo – 1964).

3- Ibn Taghri Birdi, Yusuf ibn Taghri Birdi ibn ‘Abd Allah (d. 874 AH / 1469 CE):

Al-Nujum al-Zahira fi Muluk Misr wa al-Qahira (The Shining Stars of the Kings of Egypt and Cairo), n.d., Ministry of Culture, Dar al-Kutub (Cairo – 1972).

Al-Manhal al-Safi wa al-Mustawfa Ba‘d al-Wafi, ed. Sa‘id ‘Abd al-Fattah ‘Ashur, Egyptian General Book Authority (Cairo – 1996).

Mawrid al-Latafa fi Man Waliya al-Saltana wa al-Khilafa, ed. Nabil Muhammad ‘Abd al-‘Aziz Ahmad, Dar al-Kutub al-Misriyya (Cairo – 1997).

4- Ibn Hajar al-‘Asqalani, Ahmad ibn ‘Ali ibn Muhammad ibn Ahmad (d. 852 AH / 1448 CE):

Inba’ al-Ghumr bi Abna’ al-‘Umr, ed. Hasan Habashi, 1st ed., Islamic Heritage Press (Egypt – 1969).

Al-Durar al-Kamina fi A‘yan al-Mi’a al-Thamina, ed. Muhammad ‘Abd al-Mu‘id Dhan, Majlis Da’irat al-Ma‘arif al-‘Uthmaniyya (Hyderabad – 1972).

5- Ibn Habib al-Halabi, al-Hasan ibn ‘Umar (d. 779 AH / 1377 CE):

Tadhkirat al-Nabih fi Ayyam al-Mansur wa Banih, Markaz Tahqiq al-Turath (Cairo – 1986).

6- Ibn Khaldun, ‘Abd al-Rahman ibn Muhammad ibn Muhammad (d. 808 AH / 1405 CE):

Al-‘Ibar wa Diwan al-Mubtada’ wa al-Khabar fi Tarikh al-‘Arab wa al-Barbar, 2nd ed., ed. Khalil Shahada, Dar al-Fikr (Beirut – 1988).

7- Ibn Shahin al-Hanafi, Zayn al-Din ‘Abd al-Basit ibn Abi al-Safa’ (d. 920 AH / 1514 CE):

Nayl al-Amal fi Dhayl al-Duwal, ed. ‘Umar ‘Abd al-Salam Tadmuri, al-Maktaba al-‘Asriyya (Beirut – 2002).

8- Ibn Tulun, Shams al-Din Muhammad ibn ‘Ali (d. 953 AH / 1546 CE):

Mufakahat al-Khillan fi Hawadith al-Zaman, ed. Khalil al-Mansur, Dar al-Kutub al-‘Ilmiyya (Beirut – 1998).

9- Ibn Kathir, Imad al-Din Isma‘il (1998):

Al-Bidaya wa al-Nihaya (The Beginning and the End), ed. ‘Abd Allah ibn ‘Abd al-Muhsin al-Turki, 1st ed., Dar Hajar (n.p.).

10- Al-Dhahabi, Shams al-Din Abu ‘Abd Allah Muhammad (d. 748 AH / 1347 CE):

Tarikh al-Islam wa Wafayat al-Mashahir wa al-A‘lam, ed. Bashar ‘Awwad Ma‘ruf, Dar al-Gharb al-Islami (Beirut – 2003).

11- Al-Dawadar, Rukn al-Din Baybars al-Mansuri (d. 725 AH / 1325 CE):

Zubdat al-Fikra fi Tarikh al-Hijra, ed. Donald S. Richards, United Distribution Company (Beirut – 1998).

12- Al-Sakhawi, Shams al-Din Abu al-Khayr Muhammad (d. 902 AH / 1496 CE):

Al-Daw’ al-Lami‘ li Ahl al-Qarn al-Tasi‘, n.d., Dar wa Maktabat al-Hayat (Beirut – 1992).

13- Al-Suyuti, ‘Abd al-Rahman ibn Abi Bakr (d. 911 AH / 1505 CE):

Husn al-Muhadara fi Tarikh Misr wa al-Qahira, ed. Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Dar Ihya’ al-Kutub al-‘Arabiyya (Cairo – 1967).

Tarikh al-Khulafa’, ed. Hamdi al-Damardash, Maktabat Nizar Mustafa al-Baz (Mecca – 2004).

14- Al-Safadi, Salah al-Din Khalil ibn Aybak (d. 764 AH / 1364 CE):

Al-Wafi bi al-Wafayat, ed. Ahmad al-Arna’ut and Turki Mustafa, Dar Ihya’ al-Turath (Beirut – 2000).

15- Al-Saqa‘i, Fadl Allah ibn Abi al-Fakhr (d. 726 AH / 1326 CE):

Tali Kitab Wafayat al-A‘yan, ed. Jacqueline Sublet, French Institute in Damascus (Damascus – 1974).

16- Al-Sayrafi, ‘Ali ibn Dawud al-Khatib (d. 900 AH / 1494 CE):

Nuzhat al-Nufus wa al-Abdan fi Tawarikh al-Zaman, ed. Hasan Habashi, Dar al-Kutub Press (Cairo – 1970).

17- Al-‘Ayni, Badr al-Din Abu Muhammad Mahmud (d. 855 AH / 1451 CE):

‘Iqd al-Juman fi Ta’rikh Ahl al-Zaman, ed. Mahmud Rizq Mahmud and Muhammad Amin, National Library and Archives (Cairo – 1987).

18- Al-Ghazzi, Najm al-Din Muhammad ibn Muhammad (d. 1061 AH / 1650 CE):

Al-Kawakib al-Sa’ira bi A‘yan al-Mi’a al-‘Ashira, ed. Khalil al-Mansur, Dar al-Kutub al-‘Ilmiyya (Beirut – 1997).

19- Al-Qalqashandi, Ahmad ibn ‘Ali ibn Ahmad (d. 821 AH / 1418 CE):

Subh al-A‘sha fi Sina‘at al-Insha’, ed. Muhammad Husayn et al., Dar al-Kutub al-‘Ilmiyya (Beirut – 1987)

20- Al-Maqrizi, Taqi al-Din Abu al-‘Abbas Ahmad ibn ‘Ali:

Al-Suluk li Ma‘rifat Duwal al-Muluk, ed. Muhammad ‘Abd al-Qadir ‘Ata, Dar al-Kutub al-‘Ilmiyya (Beirut – 1997).

21- Al-Maqdisi, Abu ‘Abd Allah Muhammad ibn Ahmad (d. 380 AH / 990 CE):

Ahsan al-Taqasim fi Ma‘rifat al-Aqalim, 3rd ed., Maktabat Madbouli (Cairo – 1991).

22- Al-Nuwayri, Ahmad ibn ‘Abd al-Wahhab ibn Muhammad (d. 733 AH / 1332 CE):

Nihayat al-Arab fi Funun al-Adab, n.d., National Library and Archives (Cairo – 2007).

23- Al-Yafi‘i, Abu Muhammad ‘Afif al-Din ‘Abd Allah (d. 768 AH / 1366 CE):

Mir’at al-Jinan wa ‘Ibrat al-Yaqzan fi Ma‘rifat Hawadith al-Zaman, ed. Khalil al-Mansur, Dar al-Kutub al-‘Ilmiyya (Beirut – 1997).

24- Yaqut al-Hamawi, Shihab al-Din Abu ‘Abd Allah (d. 626 AH / 1228 CE):

Mu‘jam al-Buldan (Dictionary of Countries), n.d., Dar Sadir (Beirut – 1995).**References:**

1. Ahmed Muhammad Atwah: *Intercession in the First Mamluk Period (648–784 AH / 1250–1382 CE)*, Riyadh, 2014.
2. Muhammad Suhayl Tuqoush: *History of the Mamluks in Egypt and the Levant*, 1st ed., Dar al-Nafa’is (Beirut – 1418 AH / 1997 CE).
3. Abd al-Hakim al-Afifi: *1000 Islamic Cities*, Beirut, 1st ed., 2000.
4. Muhammad Ahmad Dahman: *Dictionary of Historical Terms in the Mamluk Period*, 1st ed., Dar al-Fikr al-Mu‘asir (Beirut, n.d.).
5. Fadil Jabir Dhahi & Israa Mahdi Mazban: *Public Opinion in the Mamluk Era*, 2nd ed., Tammuz (Damascus – 1432 AH / 2011 CE).
6. Muhammad Jamal al-Din Surur: *The State of Banu Qalawun in Egypt: The Political and Economic Conditions During Its Reign*, Dar al-Fikr al-‘Arabi (Cairo – 1970).
7. Sa‘id ‘Abd al-Fattah Ashour: *The Mamluk Era in Egypt and the Levant*, 1st ed., Al-Maktaba al-‘Arabiyya (Beirut – 1965).